محتويات الكتاب الثالث

الباب الأول

الاختصاص القضائى الدولى

المعاهدات البسيطة ٥

المعاهدات المركبة ٥

الفصل الأول

الاختصاص القضائى الدولى للمحاكم المصرية

المبحث الأول

الاختصاص الدولى للمحاكم المصرية المبنى

على المركز القانونى لأطراف الدعوى

المطلب الأول

اختصاص المحاكم المصرية بناء

على الجنسية المصرية للمدعى عليه

١- تقرير هذا المبدأ ١٤

٢- الأسس التى يقوم عليها ضابط جنسية المدعى عليه فى التشريع المصرى وفقا لرأى الفقه المدافع عن هذا الضابط ١٥

٣- الانتقادات الموجهة إلى الأسس التى ساقها الفقه المصرى لتبرير ضابط جنسية المدعى عليه كأساس لعقد الاختصاص للمحاكم المصرية ١٧

٤- تقدير موقف المشرع المصرى ١٩

٥- النطاق الإيجابى للمادة ٢٨ ٢٢

المطلب الثانى

اختصاص المحاكم المصرية المبنى على أن المدعى عليه

أجنبى له موطن أو محل إقامة فى مصر

١- تقرير المبدأ ٢٦

٢- الأسس التى يقوم عليها هذا الاختصاص فى التشريع المصرى ٢٧

Scanned by CamScanner

٣- التقدير الشخصى لموقف المشرع المصرى
٤- نطاق تطبيق الحكم الوارد فى المادة ٢٩
٥- شرط إعمال حكم المادة ٢٩ ٢٨
الموطن العام ٣٠
الموطن الخاص ٣١
الموطن المختار ٣١
الشروط الواجب تحققها من أجل إعمال الحكم الوارد فى نص المادة ٣٠ ٣٢
فقرة ٩ من قانون المرافعات المصرى بشأن انعقاد الاختصاص للمحاكم ٣٢
المصرية إذا كان أحد المدعى عليهم المتعددين متوطنا فى مصر
المطلب الثالث ٣٥
عدم اختصاص المحاكم المصرية بالدعاوى العقارية المتعلقة
بعقار واقع فى الخارج
١- تقرير الاستثناء
٢- الحكم من تقرير الاستثناء ٤٢
٣- تقدير موقف المشرع المصرى ٤٣
٤- نطاق الاستثناء ٤٣
٤٤
المبحث الثانى
اختصاص المحاكم المصرية القائم على نوع الدعوى
المطلب الأول
اختصاص المحاكم المصرية بالدعاوى المتعلقة
بمسائل الأحوال الشخصية بصفة عامة
١- الاختصاص القائم على فكرة تلافى إنكار العدالة
٢- الاختصاص القائم على فكرة أن القانون المصرى هو الواجب التطبيق ٥٣
على الدعوى
٥٤

Scanned by CamScanner

المطلب الثانى
اختصاص المحاكم المصرية بالدعاوى المتعلقة
بمسائل الأحوال الشخصية والمقيدة بنوع الدعوى
أولا : اختصاص المحاكم المصرية بالدعاوى المتعلقة بالزواج
ثانيا: اختصاص المحاكم المصرية بالدعاوى المتعلقة بالنفقات ٥٥
ثالثا: اختصاص المحاكم المصرية بالدعاوى المتعلقة بنسب الصغير والولاية على النفس ٥٨
رابعا: اختصاص المحاكم المصرية بالدعاوى المتعلقة بمسائل الولاية على المال ٥٩
خامسا: اختصاص المحاكم المصرية بالدعاوى المتعلقة بالإرث والتركات ٥٩
المبحث الثالث ٦١
الاختصاص الدولى للمحاكم المصرية القائم
على فكرة الرباط الجدّى بين النزاع والإقليم المصرى
أولا: اختصاص المحاكم المصرية بالدعاوى المتعلقة بمال موجود فى مصر ٦٤
ثانيا: اختصاص المحاكم المصرية بالدعاوى المتعلقة بالتزام نشأ أو نفذ أو كان واجبا تنفيذه فى مصر ٦٥
ثالثا: اختصاص المحاكم المصرية بالدعاوى المتعلقة بإفلاس أشهر فى مصر ٦٧
المبحث الرابع
الاختصاص الدولى للمحاكم المصرية القائم
على فكرة الخضوع الاختيارى
أولا : الدعاوى الخاضعة للمادة ٣٢ ٦٩
ثانيا: شروط صحة الاتفاق المانع للاختصاص ٧٠

التطورات الجديدة فى قانون المرافعات الفرنسى وموقف محكمة النقض الفرنسية
موقف القضاء الأجنبى من فكرتى الرابطة الجدية والمصلحة المشروعة ٧٢
ثالثا: مدى قدرة الارادة على سلب الاختصاص من القضاء المصرى ٧٩
٨٠
المبحث الخامس
الاختصاص الدولى للمحاكم المصرية القائم
على فن تنظيم الخصومة
وحسن أداء العدالة
المطلب الأول
اختصاص المحاكم المصرية بالدعاوى المرتبطة
١ – اختصاص المحاكم المصرية بالمسائل الأولية ٨٦
٢ – اختصاص المحاكم المصرية بالطلبات العارضة ٨٨
٣ – اختصاص المحاكم المصرية بالطلبات المرتبطة ٨٩
المطلب الثانى
اختصاص المحاكم المصرية
بالاجراءات التحفظية
والاجراءات الوقتية
المبحث السادس
الوقت الذى يعتد فيه بتوافر ضابط الاختصاص
تحديد الاختصاص الداخلى ٩٤
الفصل الثانى
الدفوع المتعلقة بالاختصاص القضائى الدولى
١ – الدفوع الموضوعية ٩٧

Scanned by CamScanner

٩٧
٢- الدفوع الشكلية ٩٩
٣- الدفع بعدم القبول
المبحث الأول
الدفع بالإحالة لقيام ذات النزاع
أمام محكمة أجنبية
المطلب الأول
مركز الدفع بالإحالة فى إطار
القانون القضائى الخاص الدولى
المطلب الثانى
شروط القبول الدفع بالإحالة ١٠٧
شروط قبول الدفع بالإحالة
المبحث الثانى
الدفع بالحصانة القضائية
المطلب الأول
طبيعة الدفع بالحصانة القضائية
حكم محكمة النقض الفرنسية الصادر فى ٤ فبراير ١٩٨٦ فى المنازعة
القائمة بين الشركة الوطنية العامة للنقل البحرى (شركة ليبية) وشركة ١١٤
Marseille Frêt
المطلب الثانى
التنازل عن الحصانة
المطلب الثالث
الحصانة ضد إجراءات التنفيذ ١٢٧
التنازل عن الحصانة ضد إجراءات التنفيذ

Scanned by CamScanner

الباب الثانى

تنفيذ الأحكام الأجنبية والاعتراف بها

فصل وحيد

القوة التنفيذية للأحكام الأجنبية

المبحث الأول

الشروط الموضوعية المتطلبة فى الأحكام الأجنبية القابلة للتنفيذ فى مصر

أولا: تحديد المقصود بالحكم الأجنبى ١٣٤

ثانيا: صدور الحكم الأجنبى فى مسألة من مسائل القانون الخاص ١٣٥

المبحث الثانى

الشروط الأخرى المتطلبة لإصدار الأمر بتنفيذ الحكم الأجنبى

الشرط الأول: شرط المعاملة بالمثل ١٣٩

الشرط الثانى: ثبوت الاختصاص القضائى الدولى للمحكمة التى أصدرت الحكم ١٤٢

الشرط الثالث: صحة الاجراءات القضائية المتبعة فى إصدار الحكم أو الأمر الأجنبى ١٥٤

الشرط الرابع: حيازة الحكم أو الأمر الأجنبى لقوة الأمر المقضى به ١٦١

الشرط الخامس: عدم تعارض الحكم أو الأمر الأجنبى المراد تنفيذه فى مصر مع حكم أو أمر سبق صدوره عن المحاكم المصرية ١٦٣

الشرط السادس: عدم تعارض الحكم أو الأمر الأجنبى مع النظام العام فى مصر ١٦٨

شرط تطبيق القانون المختص وفقا لقواعد الإسناد الوطنية للقاضى المطلوب منه تنفيذ الحكم الأجنبى ١٧٢

Scanned by CamScanner

موقف الفقه المصرى من شرط تطبيق المحكمة الاجنبية للقانون المختص الذى تعينه قاعدة الإسناد الوطنية ١٧٤

المبحث الثالث

تنفيذ حكم التحكيم فى مصر

أولا : تنفيذ حكم التحكيم فى ظل معاهدة نيويورك المبرمة في ١٠ يونية ١٩٥٨ والخاصة بالاعتراف وتنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية ١٧٨

١ - تحديد النطاق الموضوعى لسريان القواعد الواردة في اتفاقية نيويورك ١٧٨

٢ - التزام الدول المتعاقدة بالاعتراف وتنفيذ أحكام المحكمين ١٨١

٣ - الشروط الواجب توافرها فى حكم المحكمين للاعتراف به أو تنفيذه ١٨١

(١) حالات رفض التنفيذ

بناءً علي طلب أحد الأطراف ١٨٢

أ - رفض تنفيذ حكم التحكيم

بسبب عدم صحة اتفاق التحكيم ١٨٣

رفض تنفيذ حكم التحكيم بسبب انعدام أهلية أطرافه ١٨٤

أولا : خضوع أهلية الشخص الاعتبارى العام لقانون الدولة التى يتبعها ١٨٥

ثانيا : الخروج على مبدأ التطبيق المطلق للقانون الوطنى للدولة التى يتبعها الجهاز المتعاقد ١٨٧

قضية Framatome ضد إيران ١٩٩

ب - رفض تنفيذ حكم التحكيم

بسبب إنتهاك حقوق الدفاع ٢٠٤

ج - رفض تنفيذ حكم التحكيم

لعدم احترام المحكمين للمهمة المخولة لهم من قبل الأطراف ٢٠٧

Scanned by CamScanner

د - رفض تنفيذ حكم التحكيم
بسبب عدم صحة تشكيل محكمة التحكيم
أو الاجراءات التحكيمية ٢٠٩
هـ - رفض تنفيذ حكم التحكيم
إذا لم يصبح بعد ملزما أو أبطل
أو أوقف تنفيذه ٢١٠
قضية Hilmarton ٢١٧
قضية Chromalloy ٢٢٢
(٢) حالات رفض التنفيذ التى تقضى بها المحكمة
من تلقاء نفسها ٢٢٩
أ - رفض تنفيذ حكم التحكيم
بسبب عدم قابلية النزاع للتسوية
عن طريق التحكيم ٢٢٩
ب - رفض تنفيذ حكم التحكيم
بسبب مخالفته للنظام العام ٢٣٢
ثانيا : تنفيذ حكم التحكيم فى ظل معاهدة واشنطن المبرمة ١٨ مارس ١٩٦٥ والجامعة بتسوية المنازعات الناشئة عن الاستثمار بين الدول ورعايا الدول الأخرى ٢٣٣
ثالثا : تنفيذ حكم التحكيم فى ظل القانون المصرى للتحكيم ٢٤٠
محتويات الكتاب الثالث ٢٤٣

Scanned by CamScanner